



العدد الثاني والعشرون - الجزء الثاني - فبراير - 2025 - السنة الرابعة مجلة علمية فصلية محكمة

المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

American International Journal of Humanities and Social Sciences

الالكتروني (ISSN) (3085 - 4806) / الورقي (ISSN) (3085 - 4830)

رقم الايداع القانوني في المكتبة الوطنية المغربية (2025 Pe00006)

رقم الايداع القانوني في دار الكتب والوثائق العراقية (2735)

تصدر عن الأكاديمية الأمريكية الدولية
للتعليم العالي والتدريب

ISSUED BY AMERICAN INTERNATIONAL ACADEMY
OF HIGHER EDUCATION AND TRAINING



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



رئيس التحرير-أ.د.نزهة إبراهيم الصبري - نائب رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم
العالي والتدريب- المملكة المغربية

نائب رئيس التحرير : أ.د. حاتم جاسم الحسون، رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي
والتدريب.

مدير التحرير- أ.د. هند عباس على الحمادي-أستاذ بقسم اللغة العربية وعلومها كلية التربية
للبنات-جامعة بغداد، جمهورية العراق (مدقق اللغة العربية).

سكرتارية التحرير

1. أ.م.د. محمد حسن أبو رحمة . وزارة التربية – فلسطين .
2. أ.سكينة إبراهيم الصبري - الشؤون الإدارية - الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي
والتدريب.

أعضاء هيئة التحرير

1. أ.م.د.حقي إسماعيل إبراهيم ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، جمهورية العراق -
المدقق العام.
2. أ.د. خالد ستار القيسي ، عميد كلية الإعلام ، الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي
والتدريب.
3. د. مجدي عبد الله الجايح، كلية اللغات والعلوم الإنسانية ، الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم
العالي والتدريب. (مدقق اللغة الإنكليزية)
4. أ. خالد الأنصاري، كلية علوم التربية، جامعة محمد الخامس ، الرباط، المملكة المغربية.
(التنضيد)
5. م.م. محمد تايه محمد بخش - وزارة التربية/ المديرية العامة للتربية في محافظة النجف
الاشرف/ العراق. (تصميم).

أعضاء الهيئة العلمية

1. د. أبكر عبد البنات آدم - مدير جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم - جمهورية السودان.
2. أ.د. إلهام شهرزاد روابح - كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة البليدة 2 - الجمهورية
الجزائرية.

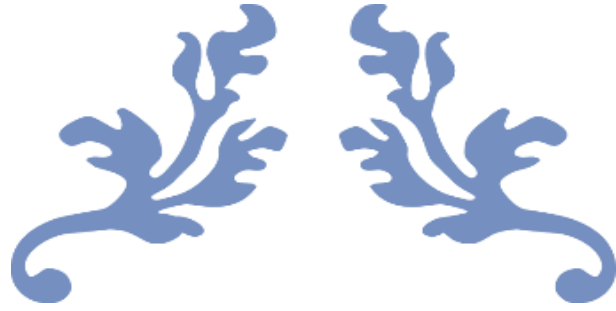
3. أ.د. آمال العرباوي مهدي - رئيس قسم التربية المقارنة بكلية التربية - جامعة بورسعيد، جمهورية مصر العربية.
4. أ.د. أمل مهدي جبر - رئيس قسم العلوم التربوية والنفسية - كلية التربية للبنات - جامعة البصرة، جمهورية العراق.
5. أ.د. ناهض فالح سليمان - كلية التربية للعلوم الإنسانية - قسم اللغة الإنجليزية - جامعة ديالى - جمهورية العراق.
6. أ.د. نبيل محمد صالح العبيدي - عميد كلية الدراسات العليا - الجامعة اليمنية - الجمهورية اليمنية.
7. أ.د. نزهة إبراهيم الصبري نائب رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب - المملكة المغربية.
8. أ.د. نصيف جاسم أسود سالم الأحبابي - كلية التربية للعلوم الإنسانية - قسم الجغرافية - جامعة تكريت - جمهورية العراق.
9. أ.د. نورة محمد مستغفر - أستاذ التعليم العالي مؤهل، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، المملكة المغربية.
10. أ.د. هاله خالد نجم - رئيس قسم الترجمة - كلية الآداب - جامعة الموصل - جمهورية العراق.
11. أ.د. وسن عبد المنعم ياسين - أستاذ الأدب العربي - كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة ديالى - جمهورية العراق.
12. أ.د. محمد نبهان إبراهيم رحيم الهيتي - علوم اسلامية - جامعة الانبار - العراق.
13. أ.د. إيمان عباس على حسن الخفاف - عميد كلية التربية الأساسية - الجامعة المستنصرية، جمهورية العراق.
14. أ.د. برزان ميسر حامد أحمد الحميد - كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة الموصل - جمهورية العراق.
15. أ.د. تارا عمر أحمد - كلية العلوم السياسية - جامعة السليمانية - جمهورية العراق.
16. أ.د. تحرير علي حسين علوان - كلية الفنون الجميلة - جامعة البصرة - جمهورية العراق.
17. أ.د. حسين عبد الكريم أبو ليله - وزارة التربية والتعليم - فلسطين.

18. أ.د. خليفة صحراوي - رئيس قسم اللغة العربية وآدابها - كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة باجي مختار عنابة - الجمهورية الجزائرية.
19. أ.د. داود مراد حسين الداودي - دكتوراه العلوم السياسية - مدير وحدة البحوث والدراسات - جامعة القادسية - كلية القانون - جمهورية العراق.
20. أ.د. راشد صبري محمود القصبى- أستاذ التخطيط التربوي واقتصاديات التعليم بكلية التربية - جامعة بورسعيد - جمهورية مصر العربية.
21. أ.د.صفاء محمد هادي - الجامعة التقنية الجنوبية - الكلية التقنية الإدارية - البصرة - الاختصاص العام دكتوراه ادارة الأعمال.
22. أ.د. سندس عزيز فارس الفارس- خبير تربوي- عميد كلية الدراسات العليا والبحث العلمي في الاكاديمية الأمريكية - جمهورية العراق.
23. أ.د.عدنان فرحان الجوراني - أستاذ الاقتصاد - جامعة البصرة - جمهورية العراق.
24. أ.د. غادة غازي عبد المجيد- أستاذ في كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة ديالى - جمهورية العراق.
25. أ.د. ماجدولين محمد النهيبي- كلية علوم التربية - جامعة محمد الخامس - الرباط، المملكة المغربية.
26. أ.د. ماهر إسماعيل صبري محمد يوسف- أستاذ ورئيس قسم المناهج وطرق التدريس وتكنولوجيا التعليم ، رئيس رابطة التربويين العرب - كلية التربية - جامعة بنها - جمهورية مصر العربية.
27. أ.د. ماهر مبدر عبد الكريم العباسي - نائب عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة ديالى - جمهورية العراق.
28. أ.م.د. محمد ماهر محمود الحنفي - رئيس قسم أصول التربية - كلية التربية - جامعة بور سعيد - جمهورية مصر العربية.
29. أ.م.د. عبد الباقي سالم - تدريسي في كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة - جامعة بابل - جمهورية العراق
30. أ.م.د.آوان عبد الله محمود الفيضي - دكتوراه قانون خاص - كلية الحقوق - جامعة الموصل - جمهورية العراق

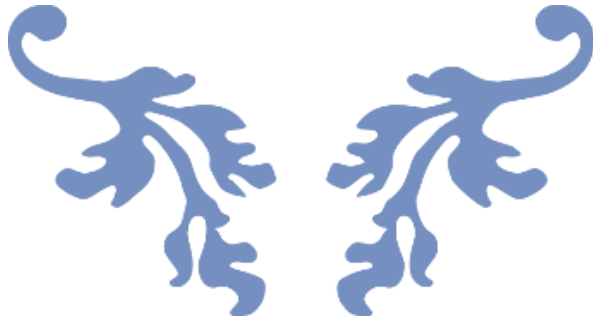
أعضاء الهيئة الاستشارية

1. أ.م.د. آرام نامق توفيق - كلية العلوم - جامعة السليمانية - جمهورية العراق.
2. م. د. بلال حميد داوود- أستاذ بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين – مدير المركز المتوسطي للدراسات والأبحاث- المملكة المغربية.
3. د. جميلة غريب - قسم اللغة العربية و آدابها - جامعة باجي مختار- عنابة - الجمهورية الجزائرية .
4. أ.د. حورية ومان - أستاذ التاريخ المعاصر - جامعة محمد خيضر- بسكرة الجمهورية الجزائرية.
5. أ.د. خالد عبد القادر التومي- باحث في المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية - ليبيا.
6. أ.د. رائد بني ياسين- عميد كلية الأعمال - قسم نظم المعلومات - الجامعة الأردنية- فرع العقبة - المملكة الأردنية الهاشمية .
7. أ.م.د. رشيدة علي الزاوي- أستاذ التعليم العالي - المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين - الرباط - المملكة المغربية.
8. أ.م.د. رضا قجة- علم الاجتماع – كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة محمد بوضياف – المسيلة – الجمهورية الجزائرية.
9. د. صفاء محمد هادي هاشم- معاون عميد الشؤون الادارية والطلبة - كلية التقنية الإدارية - جمهورية العراق.
10. أ.د. كامل علي الويبة- رئيس جامعة بنغازي الحديثة – ليبيا .
11. أ.د. علي سموم الفرطوسي - كلية التربية الأساسية - الجامعة المستنصرية - جمهورية العراق.
12. د. حدة قرقور - كلية الحقوق - جامعة محمد بوضياف - المسيلة - الجمهورية الجزائرية.
13. أ.د. مازن خلف ناصر- كلية القانون - جامعة المستنصرية - جمهورية العراق .
14. د. محمد عيد السريحي - مستشار وعضو مؤسس لجمعية البيئة السعودية - المملكة العربية السعودية.
15. أ.م.د. محمد عبدالفتاح زهري- رئيس قسم الدراسات الفندقية- كلية السياحة والفنادق – جامعة المنصورة- جمهورية مصر العربية.
16. م.د. محمد مولود امنكور - كلية العلوم الإدارية والمالية والاقتصادية - الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.
17. م.د. مروة إبراهيم زيد التميمي - كلية الكنوز - الجامعة الأهلية - جمهورية العراق .

18. أ.م.د. هلال قاسم أحمد المريسي - عميد الشؤون الأكاديمية الأميركية للتعليم العالي والتدريب - جامعة العلوم الحديثة - الجمهورية اليمنية.
19. أ.د. نادية حسين العفون، كلية التربية للعلوم الصرفة- ابن الهيثم- جامعة بغداد، الجمهورية العراقية.



مقال العرو



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، الحمد لله على فضله ونعمته ، والصلاة والسلام على رسوله الكريم وآله ، أما بعد

يسرنا أن نقدم لكم العدد 22 ج2 من المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الذي يضم مجموعة من البحوث العلمية المتميزة التي شارك بها باحثون من مختلف دول العالم. يشتمل هذا العدد على أعمال بحثية مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي الثامن عشر، بالإضافة إلى مجموعة من الدراسات التي جاءت خارج نطاق المؤتمر، مما يعكس تنوعاً علمياً وثراءً في المواضيع المطروحة.

لذا دأبت هيئة التحرير على تطبيق معايير التقييم العلمية شأنها بذلك شأن المجالات الرصينة المثيلة في حقل التخصص والنشر العالمي ، فعرضت البحوث على محكمين لهم مكانتهم العلمية في فضاءهم العلمي ، ويعودون لجنسيات مختلفة ، ومن جامعات متباينة ، منها الجامعات الحكومية التي ترجع بمرجعيتها إلى بلدان العالم المختلفة ، فضلا عن الاستعانة بخبراء من جامعات خاصة اثبتوا بشكل علمي أنهم أهل للتحكيم واطلاق الحكم على علمية البحث المقدم للمجلة ، وصلاحيته للنشر.

حرصت هيئة التحرير على عرض البحث المقدم من لدن كاتب البحث على محكمين اثنين ، وتقديمه لهما ، بتوقيتات زمنية محددة ، فإن اتفق المحكمان على صلاحية البحث ، تم تحويله إلى مرحلة التنضيد والنشر ، بعد التأكد من دقة تطبيق تعليمات النشر الخاصة بالمجلة . وإن اختلف المحكمان في التقييم المطلق على البحث المقدم ، حول البحث لمحكم ثالث ، فإن قبله ، تم تحويله للمرحلة الثانية التنضيد والنشر ، وإن رفضه ، عندئذ يرفع البحث من قائمة البحوث المعدة للنشر.

لم يختلف منهج هيئة التحرير في آلية قبول البحوث ، وعدّها للنشر عن غيرها من المجالات العلمية ؛ لأن الرصانة العلمية هو هدفها الذي تسعى للوصول إليه ، واعتمدت نظاما دقيقا في استقبال البحوث ، وتقديمها للمقومين ، واشعار الباحثين بقبول النشر ، وفقا لأمر إداري يصدر عن المجلة ، يعد مستندا في صحة نشر البحث في المجلة ، مع تثبيت العدد الذي نشر فيه مذيلا بإمضاء رئيس التحرير.

احتوى هذا العدد في طياته مجموعة من البحوث ، والتي تحمل موضوعات متنوعة ، ذات الطابع الإنساني والاجتماعي ، ضمن تخصص المجلة ، وكل الأفكار التي طرحت تحمل الرؤى العلمية وأبعادها ، والنظرية التي يؤمن بها أصحاب تلك الأفكار ، لذلك كانت المجلة دقيقة ؛ لأجل عرض تلك الأفكار من دون التدخل فيها ، مع متابعة كونها لا تؤدي إلى خلق الفوضى العلمية ، أو تحريض للعنف ، أو للتطرف العلمي والمجتمعي.

نحن فخورون أيضا أن هذا العدد يصادف حدثاً مميزاً في مسيرة المجلة، حيث تم اعتمادنا من قبل المكتبة الوطنية المغربية للحصول على الاعتماد القانوني، ومنحها التسلسل الرقمي الدولي (ISSN) للنسخة الإلكترونية وأيضاً للنسخة الورقية. هذا الإنجاز يعكس التزامنا بتقديم محتوى علمي رصين ومتنوع، ويسهم في تعزيز مكانة المجلة كمصدر مرجعي معترف به عالمياً.

هيئة تحرير المجلة

28/02/2025 الرباط - المملكة المغربية

الملاحظة القانونية

البحوث المنشورة في المجلة لا تعبر عن وجهة نظر المجلة ، بل عن رأي كاتبها



الأزمة الأخلاقية في العصر الحديث: نحو أخلاق إسلامية عملية وفق

نظرية طه عبد الرحمن

الدكتور: عبد الكريم الشريعة

أستاذ باحث: حائز على شهادة الدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية تخصص الفلسفة

جامعة عبد المالك السعدي - تطوان - المملكة المغربية

abdelkarimchriaa@gmail.com

+212690385158

الملخص:

يرتكز طه عبد الرحمن في تقديمه لمشروعه الأخلاقي على رؤية نقدية أخلاقية للفكر الغربي عامة، والأخلاقي منه خاصة، وذلك في ما يتعلق بدعوى الفكر الأخلاقي الغربي: الكونية، والأحادية، والاكتمالية، مبرزاً قصور هذه النظرية الغربية الأخلاقية في إخراج الإنسان من مأزق المشكلة الأخلاقية، لأنها جعلت العقل أصل الأصول فاصلة إياه عن الدين، مؤسسة بذلك لأخلاق مجردة من كل اعتبار ديني؛ أخلاق تتسم بالسطحية والجمود، تحتاج إلى حض من التقويم والإصلاح، في مقابل ذلك يؤسس نظرية أخلاقية عملية بديلة جادة وأصيلة، تجد مرجعيتها في الدين الإسلامي باعتباره منبعاً للقيم الإنسانية الأصيلة.

الكلمات المفتاحية: طه عبد الرحمن - الأزمة الأخلاقية - الفكر الغربي - النظرية الأخلاقية الإسلامية - المنهج النقدي والتأسيسي.

The Moral Crisis in the Modern Age: Towards a Practical Islamic
Ethics According to

Taha Abdul Rahman's Theory

Dr.: Abdelkarim Chriaa

Professor Researcher: Holder of a PhD in Arts and Humanities,
specializing in Philosophy

Abdelmalek Essaadi University - Tetouan - Kingdom of Morocco

Taha Abdel Rahman, in presenting his ethical project, is based on a critical ethical vision of Western thought in general and ethical thought in particular, with regard to the claims of Western ethical thought: universality, monism, and completeness, highlighting the shortcomings of this Western ethical theory in getting human out of the predicament of the ethical problem, because it made reason the root of principles, separating it from religion, thus establishing a morality devoid of any religious consideration. Morals are characterized by superficiality and stagnation; It needs an exhortation of evaluation and reform, in return for which a serious and original alternative practical ethical theory should be established, which finds its reference in the Islamic religion as the source of authentic human values.

Keywords: Taha Abdel Rahman- Moral crisis- Western thought- Islamic ethical theory- Critical and foundational approach.

المقدمة:

إن المطلع على المشروع الفلسفي الأخلاقي للمفكر المغربي طه عبد الرحمان لا يحتاج إلى تأمل كبير ليقر بأنه يسلك في كتاباته وتأليفه مسلكاً منهجياً يجمع فيه بين المنهج النقدي التقويمي، والمنهج التأسيسي، بحيث يروم في الجانب الأول إلى نقد منجزات الفكر الغربي الحديث وأسسها ومنطلقاته وتجلياته. أما في الجانب الثاني فيعمل على بناء نظرية أخلاقية إسلامية معاصرة جادة وأصلية، سواء من حيث منطلقاتها، أو من حيث فوائدها ومقاصدها .

لا يمكن أن ننكر أن العالم اليوم وبخلاف العصور الماضية يعيش أزمة أخلاقية أثرت على واقع الحياة الإنسانية في جميع مجالاتها، فطرح السؤال الأخلاقي اليوم أصبح حاجة ملحة وضرورية من أجل انتشال الإنسان من واقعه الكائن، باعتبار أن الأخلاق بحكم طبيعتها مبحث معياري، تطرح ما ينبغي أن يكون، وإذا نظرنا إلى تاريخ الأخلاق في الحضارة الغربية منذ اليونان مروراً بالعصر الحديث ثم الفترة المعاصرة، نجد العديد من التصورات الأخلاقية المشتركة في تاريخ الفلسفة الأخلاقية الغربية؛ تصورات أخلاقية متضاربة فيما بينها تسعى كل واحدة منها إلى إثبات أنها هي الأصح في أن تكون في دنيا الخلق .

ألن نأتي الصواب في كلامنا ونصدق القول إذ قلنا بأننا في حاجة إلى فلسفة أخلاق بديلة تجد مرجعيتها في الدين الإسلامي باعتباره منبع القيم الإنسانية الأصلية؟

الهدف العام للبحث: إبراز أهمية نظرية طه عبد الرحمن الأخلاقية العملية، في تقديم حلول ناجعة للأزمة الأخلاقية التي عرفها الإنسان الحديث.

المنهجية المعتمدة: سنتوسل بالمنهجية النقدية التحليلية، حيث سنتوجه في الجانب الأول: إلى نقد الأخلاق الغربية من خلال المشروع الأخلاقي لطه عبد الرحمن، وفي الجانب الثاني: سنشتغل على تحليل نظريته الأخلاقية الإسلامية العملية، ومن ثم العمل تثمينها، لما لها من أهمية في معالجة واقع الإنسان المعاصر.

المحور الأول: العقلانية المجردة ورهاناتها الأخلاقية في السياق الغربي الحديث
المطلب الأول: العقلانية المجردة ونمط المعرفة الحديثة

تميزت الحداثة الغربية بالارتكاز على العقل في مختلف ميادين الحياة الإنسانية، محدثة بذلك قطيعة مع التصورات الميتافيزيقيا والاعتبارات الأخلاقية والدينية، معتمدة أساساً على العقل البرهاني والتجريبي، تبتغي تحقيق الموضوعية، في دراستها للظواهر الطبيعية أو الظواهر الإنسانية، وهذا ما أدى إلى قيام النموذج الرياضي كمقياس أو كعملية ومنهجية للتفكير، وأصبح العلم قدوة ونموذجاً للفلسفة، بدأت هذه العقلنة من قبل علماء وفلاسفة أخذوا على عاتقهم محاربة تقاليد الكنيسة، وتواصلت مع كوبرنيك (1473-1543)، وغاليليو (1564-1642)، وديكارت (1596-1650): (التريكي فتحي، التريكي رشيدة، 1992، ص:28)؛ هذه المهمة، إذ اقتصر دور الفلسفة في هذا المنحى على تتبع نتائج العلم، إلى حد ما غاب الفعل النقدي والتقويمي للفلسفة في بعدها الأخلاقي، مما مهد الطريق إلى بروز عقلانية مجردة تتدخل في كل المجالات؛ طبيعية كانت أم إنسانية، حتى أصبحت عقلانية الحداثة الغربية قائمة على التسليم بأن: ما من شيء في الإنسان إلا ويقبل أن يحيط به العلم: (عبد الرحمن طه، ط:2014، ص:112)، والنتيجة، هي: إفراغ الإنسانية من بعدها الروحي - الحيوي، الذي يشعرها بإنسانيتها وتميزها، وبقيمتها الوجودية في هذا العالم.

لقد زعمت الحداثة الغربية بأن العقلانية المجردة هي عقلانية نورانية ستحرر الإنسان من الأوهام، ومن الأساطير، وبالتالي هي نموذج ينبغي محاكاته واقعياً لحصد النتائج المثمرة في العلم، وتحقيق الازدهار والتطور في حياة الإنسان، إلا أن ما جني من هذه العقلانية المجردة، هو: الجمود على مستوى القيم الإنسانية، لأن النمط المعرفي في القرن السابع عشر، قطع مع صنفين جامعين من الاعتبارات القيمية

التي أخذ بها كل عالم أو متدين، كما يحدد ذلك طه عبد الرحمن، وهما: لا أخلاق في العلم، والذي ترتب عنه اعتبار آخر هو: لا غيب في العقل (عبد الرحمن طه، ط: 2000، ص: 92)، فالصنف الأول أفضى إلى تحرير العلم من الثوابت الأخلاقية ومن الاعتبارات المعيارية، والاعتبار الثاني أفضى إلى تغييب الجانب الروحي والغيبي في الوجود الطبيعي والإنساني، وتم ربط العقل بشكل مباشر بظواهر ومادة الأشياء.

لقد تحررت عقلانية الحدائث المجردة العلمية - التقنية من الجانب الاعتباري الأخلاقي والديني، وانكفأت على مبدأ الموضوعية الذي يقتضي تجاوز الاعتبارات الذاتية من المعطيات الموضوعية، ومبدأ السببية الذي يؤكد أن لكل ظاهرة سبب مادي ورائها يجب تحديده علمياً- رغم أن العقل الإنساني غير مؤهل بيولوجياً وفكرياً لكشف بعض الأسباب الخفية - والفوق حسية- فنتج عن المبدأ الموضوعي: أن وقع الجمود العقلاني على ظواهر الأشياء، من خلال اتخاذ الوسائط المادية، ثم الاقتصار على الملاحظة الظاهرة والتجربة الحسية، بحجة التزام طريق الموضوعية، ونتج عن المبدأ الثاني: التدخل في كل الظواهر الطبيعية والإنسانية، من خلال محاولة اكتشافها بوسائل مادية بحتة، والتي تكتسي طابعاً لا معنوياً عنيفاً، تُغيب في الإنسان أسبابه القيمية والمعنوية (عبد الرحمن طه، ط: 2000 ص: 93).

عوض إذن أن يحصل العلم العقلاني المجرد الوسائل الناجعة لخدمة الإنسان والطبيعة مادةً وروحاً، جُعلت كل الموضوعات، مجرد ظواهر تقبل التحليل والتجريب، وذلك من خلال إدخالها إلى حيز مكاني وزماني أفضى عليها طابع الجمود. باسم مبدأ الموضوعية، تم تمجيد العقلانية المجردة الحديثة، إلى حد اعتبارها حلاً يعول عليه لفك مختلف الأزمات التي لحقت الإنسان، وتكرس هذا التمجيد بفصل المبادئ العقلية عن الأحكام الأخلاقية والغيبية حتى ترسخ في العقول، أن هذا الانفصال هو ما يميز العقلي عن اللاعقلي، ويعبر عن هذا طه عبد الرحمن بقوله: نال العلم الحديث خطوة ما بعدها خطوة في قلوب بعض علماء الدين أنفسهم (...). حتى أخرجت أفعال الإرادة الإنسانية الحية على مقتضى الوقائع الجامدة، ثم انتقل إلى العمل بها (الموضوعية) إلى المجالات العلمية والغير العملية، مثل: الفكر والأدب أو الفن، حتى صار المتقف- مفكراً كان أو أديباً أو فناناً - يعتقد بمشروعية هذا الانفصال عن القيم الأخلاقية ويعتقد بضرورة الالتزام به: (عبد الرحمن طه، ط: 2014، ص: 113). إن هذا الأمر لم يقتصر على العلوم الطبيعية، بل امتد التجريد العقلي المنفصل عن القيم الأخلاقية والدينية إلى العلوم الإنسانية، فتحولت كل الموضوعات الطبيعية والإنسانية، إلى موضوعات وسائلية يحكمها مبدأ التغيير والحركة المادية، وبالتالي هي أشياء يمكن موضعتها، وقياسها بالوسائط المنهجية المادية.

إضافة إلى ذلك، أدت العقلانية المجردة، إلى اغتراب الإنسان روحياً، بحيث لم يعد يجد نفسه إلا كموضوع مادي خاضع لمنطق السيرة المادية وللظواهر الخارجية، حتى عدت الحقيقة الوحيدة للإنسان، هي: ما هو مكتشف فقط، وبالتالي فلا وجود إلا لما هو مكتشف بالحواس، أما الخفي من القضايا الغير المادية، كالروح والعقل والنفوس والقيم الأخلاقية المعيارية، هي مسائل لا يمكن الاستدلال عليها بالعقل المجرد، وبالتالي لا أساس في الوجود، ويعترض طه عبد الرحمن على هذه الفكرة بقوله: إن هذا الإنسان المكتشف لا يمكن أن يكون هو الإنسان المعروف، لأن هذا خُلق، وأصلاً، لكي يحمل في باطنه، غيباً، في حين ذلك (العقل المجرد) لا غيب فيه، والإنسان بلا غيب كلا إنسان، فيكون بالجمادة أولى منه بالبشرية: (عبد الرحمن طه، ط: 2014، ص: 113)، إلا أن عقلانية الحدائث المجردة أصرت على ترسيخ نظام علمي- تقني يحاول أن يرصد عالم الطبيعة وعالم الإنسان، فما هو هذا النظام؟ وما هي تأثيراته على الجانب القيمي الروحي للإنسان في العصر الحديث؟ .

المطلب الثاني: العقلانية المجردة والنظام العلمي التقني.

لقد لقيت العقلانية الحديثة في نمطها المجرد ذاتها قوية جداً، قادرة على إثبات ذاتها، عندما ارتبطت بالعلم، التي وجدته سناً قويا لها، مما مهد الطريق لبروز عقلانية علمية جديدة، تتخذ من العقل النظري المجرد المنفصل عن الاعتبارات القيمية والتقويمية والعلم التقني المادي شعار لها، ويسمي طه عبد الرحمن هذه العقلانية المجردة ذو الطابع العلم-تقني، بالنزعة العلموية؛ نزعة يعتقد أهلها أن العلم قادر على الإحاطة بحقائق الأشياء وعلى النهوض بحل المعضلات التي تواجه العقل الإنساني وعلى تلبية مختلف مطالبه من المعرفة: (عبد الرحمن طه، الطبعة الأولى: 2000، ص: 113).

هذه النزعة العلموية شكلت لنا النظام العلمي - التقني الحديث، المتمثل في منهجه "التجريبي والتروبيضي: (عبد الرحمن طه، الطبعة الأولى: 2000، ص: 113-114) والذي شكل قوةً وتحدياً معرفياً، كل هذا من أجل تأكيد العقلانية الغربية المجردة؛ كعقلانية علمية متميزة قادرة على كشف خبايا الطبيعة والكون والإنسان، ثم من أجل تسخير الطبيعة لأجل الإنسان، والرهان على تحقيق سعادته الإنسانية، إلا أن تحقيق هذه العقلانية الحديثة العلمية-التقنية، كان له شروط، من ضمنها: الاستقلال، والتحرر، والانفصال عن الدين؛ كمسلمات قبلية، وبالتالي فصل الإمكانات النظرية عن الأصل الاعتباري للأخلاق الدينية، وهذا في نظر طه عبد الرحمن: إلغاء للقصدية: (عبد الرحمن طه، الطبعة الأولى: 2000، ص: 119)، فيكون العلم آنذاك غاية في ذاته لا غاية لما يثمره من منافع للإنسانية .

عملت العقلانية العلمية بفصل نفسها عن الاعتبارات القيمية - الأخلاقية، معتبرة ذاتها لها القدرة العلمية والنظرية على التنبؤ، والتحكم، والتصرف في الوجود للوصول إلى كل الحقائق، بما فيها الحقائق الغيبية، مما جعل العلم متحرراً من كل القيود، حيث أصبح همه ليس البحث عن وسائل لإسعاد الإنسان الأوربي، بل أصبح همه: الاكتشاف والتجريب النظري لكل فرضيات علوم الطبيعة على الكيانات الجامدة الحية بما فيه الإنسان نفسه، وكأمثلة على هذا الزعم العلمي والتقني، كما يبين طه عبد الرحمن، من خلال تنبؤات ما تعلق بإمكانات تغيير البنية المادية للإنسان نحو تطويل الأعمار وتعليق الموت وتحسين النطف واستنساخ الأفراد ومزاوجة الإنسان بالحيوان ومزاوجة الإنسان بالآلة، والتحكم والتصرف من أجل تغيير السلوك المعنوي للإنسان نحو تقوية العقل أضعافاً مضاعفة، وتهذيب المزاج وتعديل الأوصاف الخلقية: (عبد الرحمن طه، الطبعة الأولى: 2000، ص: 116)، كل هذا مرده إلى التسليم العقلاني الحديث بأن العلم النظري، يمثل نموذجاً للارتقاء بالحياة الإنسانية؛ العلم القائم البرهنة والتجربة، فتكون الأولى: تتبع الطرق الصورية التي تسطرها القواعد المنطقية، والقوانين الرياضية في إثبات المسائل، وتكون الثانية: أي التجربة بإتباع الطرق الإختبارية التي تقرها القوانين الطبيعية، والمعادلات الرياضية في تحقيق تلك الفرضيات. في مقابل ذلك يؤكد طه عبد الرحمن على أن الدين مثل: المصدر الأساسي الذي ظل يمد الإنسان عبر أطواره المعرفية بقواعد مترسخة في التدليل...أغلقت هذه العقلانية باب تحصيل الأدلة الاعتبارية، التي لها من القوة ما تستطيع أن تضاهي به قوة الإمكانات المادية لها، فتُحفظ هذه الإمكانات من الأفات التي قد تصيبها: (عبد الرحمن طه، الطبعة الأولى: 2000، ص: 20).

إن التقدم العقلاني للحداثة الغربية لم يحقق ما كان يهدف إليه، فعوض تحقيق التقدم والسعادة، حقق حسب طه عبد الرحمن الاسترقاقية، وذلك من خلال احتواء العقل العلمي والتقني المجرد للإنسان، والاستحواذ على إرادته وتغيب آفاقه عن عقله، بعد أن كان هذا الإنسان يمني النفس بأن يسخر الكون له تسخيراً: (عبد الرحمن طه، الطبعة الأولى: 2000، ص: 65)، يعود هذا إلى الأسس المنهجية والموضوعية لعقلانية الحداثة، التي تأسست على مبادئ خارج عن نطاق العقل الأخلاقي المسؤول؛ أي تأسست على عقلانية مجردة من الأخلاقية، ومنغمسة في العلم والتقنية، حيث بنيت على مبادئ ومقاصد فاسدة :

-المبدأ الأول، مبدأ لاعقلاني، ومقتضاه: أن كل شيء ممكن، بمعنى أنه ليس هناك حدود أو قيود تحد إمكانات الإرادة العلمية والتقنية، وهذا المبدأ اللاعقلانية لا يقره مبدأ الرشد القائم على الالتزام، والمسؤولية: (عبد الرحمن طه، الطبعة الأولى:2000، ص:124-125)، لكن يقره مبدأ الارشاد القائم على عدم الالتزام والمسؤولية - مما أدى إلى أن استباح العلم والتقنية، كل شيء في الوجود، وانعكس ذلك على عقلية الإنسان الحديث نفسه، فعاد هو كذلك يستببح كل شيء دخل في نطاق إمكاناته العقلية، أما المبدأ الثاني: والذي ترتب عنه قصد لا أخلاقي، ومقتضاه: أن كل ما كان ممكناً، وجب صنعه، الأمر الذي استدعى تجريب كل ما خطر في عقلية العلم المجردة، فتحولت موضوعات الطبيعية - جامدة كانت أم حية - وقضايا الإنسانية إلى فضاء لتطبيق النظريات التقنية، وموضوعات لتجريب الإمكانيات العلمية .

ولقد كان الانفصال المنهجي والغائي للعلم - تقنية عن القيم الأخلاقية - الدينية، هو الباعث الأقوى لانفصال العقلية العلم-تقنية عن الأخلاق نفسها، ونعلم أن الأخلاق هي ما به يكون الإنسان إنساناً، بمعناه التكريمي في الحياة، ومنه فإن الانفصال عن الأخلاق هو انفصال في حد ذاته عن الفطرة الإنسانية الخلقية وابتعادا عنها، بحيث تركز في المناهج والموضوعات العلمية أنه، لا فطرة إلا للمعاني المؤسسة للأخلاق العلمية والعلمانية: (عبد الرحمن طه، الطبعة الأولى:2000، ص:122)، وبالتالي تقرر من طرف عقلية العلم المجردة، بأنه لا أخلاق في العلم ولا في التقنية، علماً أن الانفصال عن الأخلاق، يولد ما هو منعكس أخلاقياً، بمعنى أن انفصال عقلانية العلم والتقنية عن الاعتبارات الأخلاقية، قد ولد للإنسانية من جديد أخلاقيات جديدة، أو بمعنى آخر انبثاق لا أخلاقيات جديدة، تقوم على شرط الآلية والاصطناعية العلمية والمادية، بحيث يضحي سلوك الإنسان خاضعاً للمنطق المادي الصناعي، عوض خضوعه للاعتبارات الأخلاقية والإنسانية.

لما تم الخروج بالمعنى الإطلاقي الأخلاقي للسلوك الإنساني من طرف العقلانية العلم- التقنية إلى المعنى المادي السلوكي النسبي، علماً أن القيم الأخلاقية، هي: معاني مطلقة غير خاضعة لشروط معينة، ومنه يمكن القول أنه بسبب العقلانية العلم- التقنية المنظمة على مبادئ تقنية ومادية صرفة، أدت إلى تغيير الفطرة التي خلُق عليها الإنسان، فلما كانت العقلانية الانتظامية تسعى إلى إنشاء بنية أخلاقية جديدة للإنسان... أي تقوم مقام ما يسميه الدين؛ بمعاني الفطرة الإنسانية، وعلى هذا، فإن عقلانية الانتظام تطلب في نهاية المطاف، تغيير الفطرة التي خلق عليها الإنسان: (عبد الرحمن طه، الطبعة الأولى:2000، ص:122).

من هنا يمكن القول بأن العقلانية الغربية المجردة، عرفت اكتمالها كعقلانية قائمة الأساس داخل النظام العلم - التقني، حيث عادت، لا قيم ومبادئ، إلا لما يضعه هذا النظام الآلي، وهذا ما هو ملاحظ في العصر الحديث: من تكنولوجيات تقنية وآلية، وصناعية، وإعلامية تتنازع مع الإنسان في وجودها، حيث أصبح الإنسان ذو العقل والعلم والصناعة خاضعاً لعلمه ولمصنوعاته ومغترباً في وجودها، مثال: الحروب النووية والصناعية التي تفتك بملايين الأرواح، وما زالت تهدد الكيان الوجودي في كل لحظة، حيث يغيب فيها العقل المتخلق بالقيم الدينية والإنسانية، ويحضر فيها العقل في صورته البهيمية .

المطلب الثالث: الحدود الأخلاقية لعقلانية الحدثة المجردة

لقد بينا أن صلب الفلسفة الحديثة، ارتبط أياً ارتبط بالعقلانية العلمية، لكن جلها على الأكثر، لم ترتبط بالعقل بمعناه التكاملية الذي يجمع بين ما هو نظري ومادي وما هو روحي، بل ارتبطت أسسها خصوصاً في القرن السابع عشر مع ديكارت، بالتنظير العقلي المجرد في جانبه الفيزيائي الرياضي، الذي ينطلق في عمليته النظرية هذه من التحاشي عن الاعتبارات العملية لارتباطها بالمحسوس، فتمسك الفكر الحدائي في هذه المرحلة بالعقلانية النظرية الرياضية، غير أن منتهى هذه العقلانية العلمية لم تتجه إلى

مقصودها النظري المحض، بل وجدت نفسها في نسق أزمة مثالية متعالية عن الواقع العملي، حيث وجد فيها الإنسان الفرد الأوربي محروماً من إنسانيته الواقعية وضحية للأنساق المعرفية، الأمر الذي مهد الطريق في القرن الثامن عشر، وبداية العشرينيات لبروز نزعة مناقضة للاتجاه المثالي العقلاني، وهي النزعة الرومانسية التي جعلت من الوعي المرتبط بالشعور والإحساس شعاراً لها، ويتجلى هذا في المنزع العلمي الحسي الفني - التجريبي.

إن الحداثة الغربية قطعت مع الاعتبارات الدينية كما أسلفنا الذكر، ومنه وقوع قطيعة مع الاعتبارات القيمية والأخلاقية المطلقة، وبالتالي عادة الاعتبارات القيمية تابعة للتغيرات المحيطية، وللطبقات التداولية الفكرية في حقل الحداثة، فكانت نتيجة الحداثة الغربية السقوط في نسق أزمة انقلاب القيم من التأسيس الديني الفوقي المطلق على جميع البشرية، إلى التأسيس النظري الإنساني النسبي، وبالتالي أمست القيم المطلقة قيماً نسبية، والقيم النسبية عادت قيماً مطلقة، فازداد الفكر الحديث تشتتاً وبعداً عن الحقيقة القيمية والأخلاقية والروحية، بعدما كان يمني النفس في الوصول إلى الحقيقة القيمية للإنسان، والنتيجة من هذه المزاوغات المعرفية والعلمية والقيمية، انبثاق قيم جديدة: نظرية/نسبية/علمانية/ظاهرة.

لقد ضيقت العقلانية المجردة الوجود الإنساني الإدراكي عندما سيّجته في الجانب النظري العلم-تقني، ثم جعلت القطيعة الإستمولوجية مع الاعتبارات القيمية الأخلاقية الدينية، فكانت نتيجة عقل الحداثة أن انكبّ على الماديات، وركز على ظواهر الأشياء، بحيث أصبحت تؤخذ جميع الأحكام العقلانية القيمية انطلاقاً من الظواهر الأشياء المادية، مما رسخ في الذهن انطلاقاً من مبدأ الموضوعية، أن الوجود الحقيقي؛ كامن في ظاهر الأشياء المادية المتعينة، أما ما خفي من الأشياء، أو الشيء في ذاته، فهو يدخل في المجال الفلسفي الميتافيزيقي، وليس من اختصاص العقل-العلم كما ورد مع كانت، أو هو يدخل في نطاق تجربة دينية خاصة معزولة عن الواقعية والموضوعية، وهكذا نظراً لميل عقلية الحداثة للواقعية الموضوعية المرتبطة بالعلم المادي الملموس، كانت النتيجة: أن أصبحت كل الظواهر الوجودية قابلة للمقاربة العلمية، أما ما خفي من الموضوعات والقضايا؛ يقع خارج نطاق الواقعية، ومنه فهو مرفوض في عصر القوة العلمية المزعومة.

لقد أصبح يطلب العلم التقني الحديث، لذاته لا لما يثمره من منافع للإنسانية، وحتى إن قصد منفعة ما، فإن غايتها تكون قريبة، حيث تتوجه نحو المنفعة المادية المؤقتة، والتي لا يمكنها أن تُقوّم سلوك الإنسان بالقدر الذي يجعله يرتبط بها أيما ارتباط، لتستعبد رغبته وحرية فيما بعد، وبالتالي كان اقتصار النظرة العلمية العقلانية المجردة الضيقة على ظواهر الموضوعات وعاجلها، لا أن تتطلع بالعلم بباطن الموضوعات وأجلها، سبب هذا دماراً أخلاقياً داخلياً، هدد، وما زال يهدد الوجود الروحي والأخلاقي للإنسان، فيكون تجاهل العقلانية المجردة لكنونة الإنسان المتكاملة مادةً وروحاً، ظاهراً وباطناً، من خلال القطع مع القيم الأخلاقية الروحية الباطنية، التي تتجلى في التربية الدينية، والتي تقوي قصدية الإنسان، قد ظلمت الوجود الإنساني، جاعلة إياه منكشاً غارقاً في ماديات الحياة وظواهرها، وبالتالي لما كانت العقلانية المجردة قد ألغت القصدية الاعتبارية من الفعل العقلي، نظراً كان أو عملاً، والذي يتجلى أصله ومنبعه في الدين، فإنها قد ورثت النظر والعلم الضار: (عبد الرحمن طه، الطبعة الأولى: 2000، ص: 179).

لقد أعاد طه عبد الرحمن النظر في ماهية العقلانية في شكلها العام، خاصة تلك التي رسخت مجموعة من الثنائيات، ومن أبرزها ثنائية العقل-النظر/الإيمان-الأخلاق، ليعود بتفكيره إلى مرحلة الانبثاق الفلسفي المفهوماتي، وبالضبط عاد إلى المرحلة اليونانية التي رسخت في الذهن الفلسفي بأن العقلانية هي الجوهر، أو المشرع النظري والعملي للأفعال ولسلوكيات الإنسان الأكمل، فلم يجد في هذا، إلا فهماً خاطئاً

للعقل، حيث عدّه فعالية إدراكية، غير معصومة من الخطأ، وهو متقلب ومتغير في جميع الأحوال، وبالتالي فالعقل فعل ومملكة إدراكية كمثل باقي الملكات الإنسانية الأخرى، ويبين هذا في قوله: العقل قد يحسن ويقبح كما تحسن وتقبح الأفعال والأوصاف، ويحسن العقل إذا سلك به صاحبه المعرفة الحقيقية، ويقبح إذا انحرف به عن هذه المسالك المعرفية المستقيمة، وأوقعه في المضان والشبهات: (عبد الرحمن طه، الطبعة الأولى: 1997، ص: 23).

من خلال ترسيخ التعريف اليوناني للعقل باعتباره الملكة الجوهرية التي تميز الإنسان عن الكائنات الأخرى، فقد أعتبر في حقل فلسفة الحداثة، باعتبار الفلسفة في تعريفها اليوناني؛ تفكير إنساني كوني عقلي خالص، فيمكن عدّ العقل المقاربة الخالصة للوجود، وبما أن فعل العقل النظري، فعل كلي قبلي جوهرية خالص، يقابل الحس والغريزة، فإنه لا يحكمه النقص ولا تعثره شائبة. من خلال هذا الاعتبار تمت محاولة بناء أخلاق كلية تكون صادرة عن العقل النظري والموضوعي، بحيث يجب على كل فرد أن يأخذ بهذه الأخلاق العقلية إذا أراد الاستقامة في سلوكه وتحقيق السعادة في حياته، حسب تعبير إيمانويل كانط في نظريته الأخلاقية القائمة على مفهوم الواجب، وأخلاق المنفعة التي وضعها أسسها الإنجليزي جيريمي بنتهام ووسعها خلفه الإنجليزي جون ستيوارت ميل: (عبد الرحمن طه، الطبعة الأولى: 2012، ص: 112) إن السؤال الذي يمكن طرحه في هذا المضمار، هو إذا كان جميع البشر لهم عقول، فما الذي يميز إنسانية إنسان، عن إنسانية إنسان آخر: هل العقل المشترك بين جميع البشر أم الأخلاق التي لا يمتلكها كل إنسان؟ يعترض طه عبد الرحمن على هذا الاعتبار المفهومي اليوناني الذي يفضي إلى تحيز للعقل، بحيث يكون هو المركز والأصل الذي ينبغي أن تتبع له كل الملكات الأخرى، وهذا في تصور طه عبد الرحمن اعتقاد خاطئ، فالعقل عنده ليس بهذا التصور الجوهرية اليوناني المرسخ في الذهن الفلسفي الذي يفضي على العقل صفة العصمة من الخطأ أو صفة التعالي على المعايير القيمية، وبالتالي فالعقل ليس ذاتاً متحيزة أو مستقلة عن ملكات الإنسان الأخرى، لأن هذا التحيز يمهد لنشوء العقل وتجزئته من كينونة الإنسان المتكاملة عقلياً وقلبياً، ثم نظرياً وحسيماً، بل إن العقل؛ فاعلية يعثره الخطأ والصواب، ويحكمه التقلب والتغير، إذ لا يقيم على حال، وإنما يتجدد على الدوام ويتقلب بغير انقطاع، على خلاف ما ساد ويسود من اعتقاد الموروث اليوناني القديم، ليس العقل جوهر مستقلاً قائماً بنفس الإنسان، وإنما هو أصلاً فاعلية، وحق للفاعلية أن تتغير على الدوام: (عبد الرحمن طه، الطبعة: 2012، ص: 112) وبالتالي فإن العقل ليس بقدر هذه العصمة والإطلاقية التي تدعيه عقلية الحداثة، بل هو عنصر إدراكي كباقي الملكات الإدراكية الأخرى، يحكمه مبدأ التكاثر في الفعل والقصد.

ومنه يمكن أن نخلص مع طه عبد الرحمن إلى القول بأن العقل المجرد لا يمكن أن يكون هو المشرع للقوانين الأخلاقية كما ادعى إيمانويل كانط، لأن الأحكام الأخلاقية، ليست بالقدر العقلي المتغير والمتقلب، بل هي مبادئ تحكمها المعيارية والإطلاقية، بينما العقل الإنساني يحكمه التغير والتبدل في كل حال من الأحوال، وهنا يفرق طه عبد الرحمن بين المبادئ الأخلاقية المعيارية الكلية ذات المصدر الديني، وبين المفاهيم العقلية الجزئية ذات المصدر العقلي، وإذا تبين هذا، تبين معه أن الأخلاق لا يمكن أن تكون تابعة للعقل، أو صادرة عن التشريع العقلي، بل على العكس من هذا، أنه ينبغي للعقلانية أن تتبع التشريعات الأخلاقية النابعة من المصدر الديني حتى يستقيم حالها ومقصدها.

ولما كانت هذه العقلانية المجردة والتي ارتبطت بالعلم والتقنية، قد ألغت القصدية الأخلاقية خصوصاً من الأخلاق ذات الأصل الديني، فقد تكون بذلك قد ألغت القصدية الأخلاقية في حيزها الفطري، جاعلة الأخلاق تابعة للتشريع العقلي، وبالتالي يكون من خلال إلغاء القصدية الأخلاقية، هو إلغاء للأفعال الأخلاقية التي تحمل الطابع المعيارية الكلي المشتركة لخدمة الوجود الإنساني والطبيعي مادياً وروحياً،

فترتب عن هذا اعتبار آخر عند عقلانيي الحداثة المجردة، وهو أن الأخلاق فضائل نظرية عقلية لا تقتضي الضرورة العملية التطبيقية - الإجرائية، الأمر الذي نتج عنه تقرير مجموعة من المبادئ العقلية كل يضعها حسب الإيديولوجية التي ينتمي إليها، مما أدى إلى تعارض النظريات الأخلاقية الحديثة، فكانت نتيجة الحداثة الغربية من جراء التشريعات الأخلاقية النظرية العقلية، أن وقعت في أزمة أخلاقية تتعلق كما حددها طه عبد الرحمن بأزمة المقصد.

إن العقلانية الحديثة الغربية في شقها العلمي المجرد، وجدت نفسها في نطاق أزمة أخلاقية، تحتاج إلى إعادة النظر في الاعتبارات الأخلاقية والقيمية من أجل درء ما تم إفساده في الوجود الطبيعي والإنساني، من جراء عقلانية تعلقت واتصلت بشكل مباشر، وحر، بما هو مادي، وظواهره مباشر، وتخلت عن المورد الروحي الأخلاقي. لقد حاولت إعادة الاعتبار لأخلاقيات الحياة بمختلف أشكالها النظرية والعملية، حيث عمل بعض الفلاسفة والمنظرين تأسيس مبادئ أخلاقية ومعايير واجب احترامها، محاولة في ذلك ترميم الأزمة الأخلاقية التي أصابت الإنسان؛ معايير تعمل على القطع ما كل ما هو ديني، تماشياً مع سياق عصر النهضة، بحيث يكون التغيير الاجتماعي والمادي - الرأسمالي تغييراً في القيم الأخلاق، قول يؤكد ماكس، قائلاً: إن التغيير الاجتماعي من حجم ما أحدثته الرأسمالية والحضارة الغربية، يفترض ثورة في منظومة قيم: (ماكس فيبر، مركز الإنماء القومي، ص:55)، بغية الانسجام مع سياق عصر النهضة، إذ لا يكمن الرجوع إلى المورد الديني، وتأسيس المعايير الأخلاقية عليه، اللهم الأخذ ببعض من مفاهيمه، ومحاولة صياغتها بالنظر العقلي، وبالتالي فإن ما يمكن ترميمه وإصلاحه هو التأسيس لأخلاقيات نظرية انطلاقاً من صميم التأسيس العقلي نفسه، ويعبر طه عبد الرحمن عن هذا بالقول: نستغرب أن هذا الإنسان، كلما استخدم شيئاً، سابغاً عليه أوصاف الكمال، ما لبث أن تأذى منه بوجه من الوجوه، فيمضي إلى إصلاحه بنفس الطريق العقلاني الذي استخدمه به: (عبد الرحمن طه، الطبعة الأولى: 2000، ص:13).

إن المحاولات الفلسفية الأخلاقية لتصحيح النظام العقلاني المجرد في شقه المعرفي والعلم-تقني، والتي سعت نحو إعادة الاعتبار لمجال القيم في حياة الإنسان، اعتبرها طه عبد الرحمن جهوداً مميزة، إلا أنه لم يعدها إرادة حقيقية في تأصيل القيم الأخلاقية من موردها الأصلي: الدين، بل عدّها مجرد محاولات نابعة من صميم العقل الحدائي المجرد، ذلك أن نمط التنظير للمعاني الأخلاقية الذي ابتدعته الأخلاقيات العلمانية انتقل إلى هذه النظريات التصحيحية الثلاث: (عبد الرحمن طه، الطبعة الأولى: 2000، ص:133)، وإذا تقرر حديثاً بأن أزمة الأخلاق التي تعاني منها الإنسانية، صادرة من التأسيس العقلي الحدائي ومن إيديولوجيته الأدوات العلمية-تقنية للعالم الإنساني، فإن المحاولات أخلاقية لمعالجة هذه الأزمة، ينبغي لها أن تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الدينية والتربوية والاجتماعية، وما تحمله من قيم تحت على: الالتزام والمسؤولية الأخلاقية تجاه أفعال الإنسان في الحياة، وبالتالي فإن أي محاولة أخلاقية تريد إعادة ترميم ما تم تزيقه من قيم إنسانية نبيلة، يقتضي أن تقوم أولاً بتدارك أسباب تلك الأزمة، بإصلاح العقل، ومقتضى الإصلاح؛ تجديده وحفته بالقيم من موردها الأصلي الديني، لا حفته من الداء العقلي نفسه، فهذا الأخير حسب طه عبد الرحمن غير مؤهل في أن يكون مصدر تشريع قانوني وأخلاقي، فالعقل عنده: فعالية قائمة على العمل، والفعالية القائمة على العمل ليست فعالية اعتبارية بل هي فعالية موجهة (...). بوجهة محددة وهي القصد: (عبد الرحمن طه، الطبعة الأولى: 2000، ص:18)، والقصد الأخلاقي الموجه إيجابياً ليس هو القصد الموجه بالوجهة العقلانية المجردة من الأخلاقية، بل هو القصد الموجه بوجهة عقلانية مسددة بالمقاصد الدينية والمؤيد بالأخلاق المعيارية .

إذا كانت المبادئ الأخلاقية التي ينبغي تكريسها تربوياً واجتماعياً، هي مبادئ المسؤولية وقيم الالتزام، واحترام موارد الطبيعة والإنسان كفرد وجماعة، وكذلك تجاوز النظرة الاستهلاكية لموارد الطبيعة،

والنظر إليها كودائع انتمانية.. فإنه إذا تم النظر في الرسالة الدينية في صورتها الفطرية، سنجد أنها ما جاءت إلا لتكرس هذه القيم الأخلاقية، التي تدعو الإنسان إلى يكون مسؤولاً في حياته عن كل كياناته العقلية، والنفسية، والحسية، والفكرية، وعن إرادته، وحرية، وأفعاله؛ خيرة كانت أم شريرة، وذلك لأنه سوف يحاسب عن هذه الأفعال عاجلاً أم آجلاً، حيث الجزاء من جنس العمل.

ومنه فالواجب الأخلاقي الحق يقتدي من تلك العقلانية المجردة، أن تعيد النظر في تلك الأخلاقيات الجديدة التي أفرزتها، وأن تصححها بقيم الأخلاق المعيارية، الأمر الذي يقتضي محاولة الوصل بين العقل في منحاه المادي الظاهري، والعقل في منحاه الروحي الديني حتى يعاد الاعتبار للوجود الإنساني مادةً وروحاً، ظاهراً وباطناً، وهذه المحاولة العقلانية الأخلاقية المتكاملة هي التي يرمي إليها الفيلسوف المغربي طه عبد الرحمن، من خلال مشروعه الأخلاقي الذي يحثُّ على التكامل والانسجام المادي والروحي، حتى تكون الذات الإنسانية في كمالها وتمامها العقلي والأخلاقي.

المحور الثاني: نظرية طه عبد الرحمن الأخلاقية الإجرائية

يقدم طه عبد الرحمن مشروعاً أخلاقياً يهدف من خلاله معالجة قضايا الإنسان الكلية، من خلال البحث عن التكامل القائم بين بالعقل والأخلاق، بحيث لا ينقلب الضرر على الإنسان من أي ناحية كانت، وبالتالي فهو مشروع أخلاقي يعيد فيه طه عبد الرحمن تشكيل السؤال الأخلاقي من منطلق ديني أصيل، ومنطلق فلسفي يحاول فيه ترميم المنظومة الفكرية والعقلية والأخلاقية المبعثرة، في محاولة منه الكشف عن ما هو أصلح الإنسانية وللأجيال القادمة، ونقدي يبتغي منه الجمع بين العقلانية العلمية المجردة من الأخلاقية، وبين العقلانية المسددة بالأخلاقية الدينية، بمعنى الجمع بين قضايا الفلسفة، وقضايا الدين داخل عقلانية يسميها بـ"العقلانية الأخلاقية الموسعة"، فيكون هذا المشروع المتجدد: حدثي بموجب الحدائين... وعمل نقدي أخلاقي... يستوفي شرط التناسب؛ أي نقد يتناسب مع الوسيلة الفلسفية النقدية للحدائين...، وعمل تجديدي بموجب منطق التقليديين، ذلك أن هؤلاء التقليديين لا يقبلون وجود اجتهاد في الدين يخرج عما ألفوه من الفقهيات والحديثيات: (عبد الرحمن طه، الطبعة الأولى: 2000، ص: 225)، وبالتالي فإن محاولته الفلسفية التي أراد منها أن يجمع بين العقلانية والأخلاقية، تكون الأخلاقية هي عنوان الإنسانية، وتكون العقلانية تابعة للأصل الأخلاقي.

المطلب الأول: في صياغة معايير عقلانية أخلاقية متكاملة

يحاول طه عبد الرحمن إعادة صياغة عقلانية أخلاقية عملية، من منطلق أن الأخلاق هي ما به يكون الإنسان إنساناً، وليست العقلانية المجردة من الأخلاقية، من خلال عملية فلسفية تشرحية للكيان الإنساني في جانبه الأخلاقي، والعقلي والديني، والمعرفي، والعلمي، والتقني، وذلك من أجل كشف حدوده وبيان طريق صوابه من خطئه، فتكون معايير العقلانية الأخلاقية الموسعة عند طه عبد الرحمن تتميز بمعايير ثلاث، هي:

1- معيار الفاعلية :

الذي يقضي بأن حقيقة الإنسان تكون عن طريق العمل، باعتبار أن تحديد الهوية الإنسانية حسب طه عبد الرحمن تكون بالتحقق العملي من خلال التداخل الفعلي بين العقلي النظري والحسي السلوكي والروحي الشعوري، في إطار اتخاذ مجموعة من الوسائل منها الناجع والقاصر، داخل ظروف زمنية ومكانية متقلبة، فالعقل ليس عنصراً منفصلاً عن فاعلية الإنسان وهويته المتداخلة، بل هو فعل من الأفعال، وسلوكاً من السلوكات، حيث أنه يدخل في جميع أفعال الإنسان؛ فمثلاً: المبصر يبصر وهو يعقل في بصره، ويسمع وهو يعقل في سمعه، والعامل يعمل وهو يعقل في عمله، كما أن العقل ليس هو الذات

القائمة بذاتها أو الأداة المعصومة، بل هو فعل تابع لإرادة الإنسان ورغباته وحرريته، وبالتالي؛ فالعقل قد يحسن ويقبح كما تحسن وتقبح الأفعال، فيحسن إذا سلك به صاحبه مسلك المعرفة الحقيقية، ويقبح إذا اتجه به صاحبه إلى الشبهات والمضان: (عبد الرحمن طه، الطبعة الأولى، 2000، ص: 61-63)، كما أن العقل ليس جوهر ثابت غير متحول، بل هو فعل يقبل التحول والتغير كما تقبلها الأفعال، فبإمكان توجيه الفعل العقلي والتحكم فيه، فيخرج من وصف عقلي، إلى وصف عقلي أعقل منه: (عبد الرحمن طه، الطبعة الأولى: 1998، ص: 21-30).

إن العقلانية الحديثة التي دشنها ديكارت ذو البعد النظري العقلي الرياضي، لم تأخذ بمعيار الفاعلية الإنسانية، التي تتميز بالتداخل بين ما هو مادي وروحي، وبين ما هو ظاهري وباطني، وبين ما هو متعين وخفي، بل اتجهت الحدائث نحو الاقتصار على النظر الملموس والمنكشف، مما أفضى إلى علمنة وظهرنت معظم الظواهر الطبيعية والإنسانية، تم إبعاد القيم التقييمية الأخلاقية في مختلف العلوم التي اتخذت من العقل المجرد شعاراً لها ومنهجاً ذات طابع موضوعي محض في كل الموضوعات، فكانت النتيجة إفراغ الإنسان .

2. معيار التقويم :

يهم هذا المعيار تقويم سلوك الإنسان من خلال إرشاده للألق الأخلاقي البعيد، حتى لا يركن هذا الإنسان إلى ما هو كائن وواقعي، بل ينبغي على العقل الإنساني أن يتجاوز ما هو كائن في العاجل، وأن يكون موجهاً بقيم معينة تلمي عليه ما يجب أن يكون عليه الأمر في المدى البعيد، بحيث يتدرج الإنسان في أفعاله من الكامل إلى الأكمل، حتى يخرج بعلمه وعمله في أكمل وجه، من خلال التطلع إلى ما ينبغي أن يكون الحال في المستقبل، ويتأتى هذا التقويم من خلال تحديد غايات وأهداف ومقاصد قيمية يعمل الإنسان وفقها، والمقاصد كما يحددها طه عبد الرحمن نوعان: إما أن تكون مقاصد أخلاقية أصيلة عليا تتعالى عن المصالح الشخصية وتتطلع إلى الخير الجمعي المشترك؛ فتكون مقاصد نافعة، أو تكون مقاصد دخيلة أو فرعية تهدف إلى المصلحة الوقتية المخصوصة؛ فتكون مقاصد ضارة، ومن يقبل النظر في المنهج العقلي المجرد يجده مرتبط بالمقصد الثاني الذي يتوجه إلى هو كائن وواقعي وقتي، مما جعله يتصف - كما بينا مع طه عبد الرحمن - بثلاث صفات؛ الأولى، هي: النسبية: (عبد الرحمن طه، الطبعة الأولى: 1998، ص: 65)، نظراً لتكاثر المعرفة الحديثة والمعاصرة، وتجزئتها واختلافها وتضادها أحياناً، ومنه أصبح كل شيء ممكن - وكل صدمة أخلاقية ممكنة - وبالتالي فإن إنشاء أي خطاب علمي انطلاقاً من العقل الإنساني المجرد بوصفه حقيقة واحدة مشتركة بين الناس، لا يمكن اعتباره مقصداً من المقاصد التي يتوخاها المنهج العقلي العلمي الحديث، أما الصفة الثانية: للمنهج العقلي العلمي، هي: الاسترقاقية؛ أي استرقاقية الإنسان، وتغيب آفاقه وأخلاقه، من خلال تكاثر القيم التقنية المادية مكونة عالماً خاصاً بها يسترق الإنسان استرقاقاً، ويتحكم في إرادته، ورغباته، ومقاصده، أما الصفة الثالثة؛ وهي: الفوضوية: (عبد الرحمن طه، الطبعة الأولى: 1998، ص: 66)، إذ عوض أن يسعى المنهج العقلي العلمي إلى الترتيب والانسجام والوصل والتكامل المعرفي الإنساني، فقد اتجه بالعقلانية إلى التباين والتهادم بين النظريات، ومردُّ هذا إلى التوجه العقلاني الجوهري مع: أرسطو، والأداتي مع: ديكارت، والمتعالي: مع كانط، وما ترتب عنهما من تأثير على العقلية الحدائثية والحديثة كما بينا، بحيث أصبح الكل يتخذ من العقل ذاتاً مستقلة، أفضت إلى إلحاق الضرر بالإنسانية خصوصاً في الأمور التي تحمل صبغة معيارية أخلاقية، وبالتالي إلى الفوضوية، والتشتت عوض التجانس والتكامل، ويتجلى هذا في قول؛ طه عبد الرحمن: لما كانت المناهج العقلية العلمية تؤدي إلى تضارب النظريات العلمية فيما بينها، بطل الإدعاء بأن طلب النظام والتكامل يشكل مقصداً حقيقياً لهذه المناهج المردة: (عبد الرحمن طه، الطبعة الأولى: 1998، ص: 61-66).

3. معيار التكامل :

يقصد طه عبد الرحمن بمعيار التكامل بأنه السعي بالتفكير نحو التكامل الإنساني الذي يجمع بين العقلانية كنظر وتأمل، والأخلاقية كعمل وتطبيق، بحيث يُعتبر من خلال هذا المعيار الإنسان: كينونة متكاملة ومتضافرة مع بعضها البعض، تجتمع فيها مظاهر القوة مع مظاهر الضعف، ومستويات النظر مع العمل، وقيم الجسم مع قيم الروح: (عبد الرحمن طه، الطبعة الأولى: 1998، ص: 62)، وإذا قلبنا النظر بهذا المعيار على التعريف العقلي الذي وضعه أرسطو، سنجد أن أرسطو بتعريفه للعقل كجوهر لا مادي، وإعطائه صفة الذات المتحيزة عن المادة، يجعله منفصلاً عن صفات أخرى للعقل، تشارك في تحديد ماهية الإنسان كالعمل والتجربة، مما يمهد لتجزية الذات الإنسانية إلى عدة ذوات، بحيث إذا سلمنا بوجود ذات عاقلة، يستلزم أن نسلم كذلك بوجود ذات عاملة، وذات مجربة، وهذا ما يخالف معيار التكامل العقلي الأخلاقي، الذي ينظر إلى الذات الإنسانية في كمالها وتامها الخارجي والداخلي، ويستحضر جميع المقومات الجسمية المادية والقيمية الروحية.

المطلب الثاني: العقلانية الأخلاقية الموسعة عند طه عبد الرحمن

يطرح طه عبد الرحمن في سعيه إلى تأصيل نظريته الأخلاقية، إلى طرح ما سماه بالعقل الموسع، وهو: العقل الذي يقف على ما يقف عليه العقل المجرد من القضايا والقوانين، ولكن يزيد عليه أمراً عظيماً لا تطبيقه العقلانية المجردة ما بقية على تجريدها الضيق، حيث يدها بالمشروعية الموسعة، ألا وهو تأسيسها على الحقائق الإيمانية، وبالتالي يكون الإنسان هنا جامع في نظره وفعله بين علم الظاهر وعلم الباطن؛ أي بين علم العقل وعلم الإيمان، وكل هذا هو من أجل شحن العقلانية بالمقاصد القيمية من جهة، وتحسين وسائلها المادية من جهة أخرى، فيكون: العقل المسدد يختص بالتوغل في مقاصد القيم الأخلاقية المتعلقة بالداخل، والعقل المؤيد: يختص بتفتيح الوسائل، والوسائط المادية.

1. العقلانية المسددة بالمقاصد الأخلاقية

لقد وقعت العقلانية المجردة في أزمة القصد، بسبب قطيعتها مع القيم والمقاصد الأخلاقية المتعلقة بالداخل؛ أي النية، ولمعالجة هذا الداء الأخلاقي، ينبغي حقن العقلانية المجردة بالقصدية الأخلاقية حتى يستقيم حالها ويثبت شأنها الاعتباري، وحتى يتطابق النظر العقلي مع العمل الخُلقي، فيقدم طه عبد الرحمن معقولية أخلاقية، وهي: العقلانية المسددة بالمقاصد الأخلاقية، من خلالها يُعاد الاعتبار لقضية القصد، باعتبار أن القصد؛ هو أهم فعل قبلي على أي فعل كان نظراً أو عملاً، بحيث إذا صلح هذا القصد النظري القبلي صلح الفعل العملي، وإذا فسُد الفعل فمرده إلى سوء القصد، ويعرف طه عبد الرحمن العقل المسدد: بالعقل الذي اهتدى إلى معرفة المقاصد النافعة (عبد الرحمن طه، الطبعة الأولى: 1998، ص: 71)، وبالتالي؛ فإن العقل المسدد: هو عبارة عن الفعل الذي يبتغي به صاحبه جلب منفعة أو دفع مضرة، متوسلاً في ذلك بإقامة الأعمال التي فرضها الشرع، إذن تكون من شروطه الضرورية كما يقدمها طه عبد الرحمن، ثلاثة؛ وهي :

2. الموافقة للشرع :

يفيد الشرط الأول، بأنه لا يستقيم حال العقل المسدد، ويقع به التوجيه، إلا إذا أخذ بالمقاصد الاعتبارية فكان موافقاً للشرع ومنسجماً معه، إن العمل الذي يخالف الشرع قصداً أو الذي لا يبالي صاحبه، سواء أخالف الشرع أم لم يخالفه، لا يمكن أن يقع به التسديد (عبد الرحمن طه، الطبعة الأولى: 1998، ص: 60)، ولأن نظر الإنسان قريب لا يستشرف أفق المستقبل البعيد، فإن مسألة القصد في

الإنسان هي أهم شيء في توجه أفكاره وأفعاله، بحيث يكون الأصل في النظر والقول والعمل هو قصد الإنسان، وبما أن مسألة القصد؛ هي مسألة أخلاقية يجب أن تتعقل بغايات عليا متعالية عن المصلحة الشخصية المؤقتة، فلا يجب استنباطها أو تحصيلها من المقام التداولي، أو الثقافي، أو من أي واقع وقتي نسبي، بل ينبغي استنباطها من القيم الأخلاقية المتعالية عن الواقع، بحيث يتوجب على كل إنسان أن يوجه قصده وفكره إلى التوافق مع تلك القيم الأخلاقية العليا، غير أن تلك القيم الأخلاقية، حسب طه عبد الرحمن؛ لا يتجلى أصلها في العقل النظري المحض كما أكد: كانط، لأن العقل نفسه في اعتباره ليس تصوراً كلياً فوق الزمكان كما ترسخ في الذهن الفلسفي، بل هو فاعلية نسبية مرهونة بنسبة المحيط التداولي- الثقافي - الاجتماعي، أما القيم الأخلاقية، فينبغي أن تحاكي المطلق، وأن تُعمم على كل العقول البشرية حتى يقع التسديد العقلاني - الأخلاقي- القصدي، ويتوحد الخير ضد الشر، لا أن تخضع لمحيط نسبي معين انطلاقاً من النظر العقلي، وبالتالي فإن تلك المقاصد القيمية لا يمكن تحصيلها إلا من القيم الدينية المتعالية، وغرضها توجيه الإنسان إلى مقاصده الأخلاقية السديدة، بحيث يضحى تحقيق العقل المسدد بتسديده بتلك المقاصد، ثم التطلع بتلك المقاصد الأخلاقية إلى المستقبل قريباً وبعيداً.

3. اجتلاب المنفعة:

أما الشرط الثاني للعقلانية المسددة؛ أي اجتلاب المنفعة للوجود الإنساني والطبيعي، فلما كانت العقلانية المجردة لا تأخذ بالقصد الأخلاقي الشرعي فإنها سرعان ما ثبت فيها أوصافاً لا نفعية وإن كان ظاهرها يفيد بعضاً من النفع، غير أن ما يفيد من النفع حسب طه عبد الرحمن سوى: الصفة المادية والصفة السطحية والصفة الذاتية (عبد الرحمن طه، الطبعة الأولى: 1998، ص: 62)، فبالنسبة للنفع المادي، فإن العقل المسدد يُوقف في النفع المادي، لأنه لا فرار منه في عالم أساسه المعيشي النفع المادي في أبهى تجلياته، بقدر ما يُقلب فيه النظر من مختلف جوانبه المنعكسة على الذات ظاهراً وباطناً، فإنه يُخضع الانتفاع المادي إلى توجيه يطف كثقافته ولبسه اللباس المعنوي... فإنه يسمو بالفائدة المادية سمواً يصلها بعالم الروح (عبد الرحمن طه، الطبعة الأولى: 1998، ص: 62). أما بالنسبة للصفة السطحية، فقد علمنا مع طه عبد الرحمن، أن المنفعة العقلانية المجردة ارتبطت أكثر فأكثر بشكل مباشر بظاهر الأشياء وسطحيتها؛ عاجلها، ولم تتوسل بالمعرفة الدينية التي تحمل المعرفة العميقة، حيث يؤكد طه عبد الرحمن أنه، مهما أوتي العامل بغير شرع الله من وسائل نظرية أو علمية لتعيين وتقرير مصالحه، فإنه لن يبلغ في إدراكها مبلغاً بعيداً (عبد الرحمن طه، الطبعة الأولى: 1998، ص: 62). وبالتالي تكون العقلانية المسددة بالمقاصد الأخلاقية تفتح أمام العقلية أفقاً اعتبارية بعيدة، أما الصفة الذاتية للمنفعة، تتمثل في التحيز الظاهري والمادي والسطحي الذي يدل على الرغبة في إشباع الأهواء الذاتية فقط، والتي لا يمكن للعقل السديد أن يتجاوز هذه الرغبة المصلحية، إلا بأخذ بالتوجيه الأخلاقي الشرعي الذي يروم تحرير الإنسان من رغبته وأهوائه الفردية، مخاطباً إياه بالتوجه إلى الخير العام والمصلحة الأنية والمستقبلية البعيدة.

خاتمة:

خدمة لقصدنا العام في الختام يمكن القول بأن مشروع طه عبد الرحمن الأخلاقي؛ مشروع جاد وأصيل، قادر على أن يكون حلاً للأزمة الأخلاقية التي تعيشها الحضارة الإنسانية المعاصرة التي تركز أساساً على البعد المادي - التقني في مختلف ميادين الحياة الإنسانية، متجاهلة البعد الروحي - الديني باعتباره منبعاً للقيم الأخلاقية الكونية التي من شأنها أن ترفع قيمة الإنسان وتبني حضارة شاملة قائمة على التعايش والسلام والمحبة وتقبل الآخر... وهو أمر ممكن التحقق من خلال النظر إلى على أنه مصدر الهداية نحو

المعرفة، ومنه فهو محل الهداية الإنسانية نحو القيم الأخلاقية العليا، وبالتالي فالذي يميز إنسانية الإنسان عن باقي الكائنات الأخرى، هي العقلانية الأخلاقية التي تتخذ من المعايير الإيمانية والدينية مصدراً للأحكام القيمية والأخلاقية.

إذا كان الإتجاه العقلاني في بعده العلمي الموضوعي كما ترسخ في سياق التفكير الحداثي الغربي، على أنه أرقى عقلانية، والاتجاه الديني، الذي يميل نحو الحقيقة الدينية، التي تعتبر أن ما يميز إنسانية الإنسان؛ هي التجربة الدينية الإيمانية، فإن طه عبد الرحمن يتخذ موقفاً وسطاً بين هذين الاتجاهين، حيث يقدم نظرية أخلاقية وسمها بالعقلانية الموسعة، التي أراد من خلال تحقيق التوافق الإنساني الممكن بين العقلانية العلمية التي تكتسي طابعاً مجرداً، وبين العقلانية الأخلاقية التي تكتسي طابعاً مسدداً بالمقاصد الأخلاقية، ومؤيداً بالوسائل الناجعة، كسبيل للخروج بالإنسانية من الأزمات الأخلاقية المتركمة، التي عانت وما زالت تعاني منها الإنسانية. إذا كانت العقلانية حسب التصور الحداثي مصدر الوعي الإنساني، فإن الأخلاق حسب التصور الطاهوي هي التي تجعل الإنسانية مستقلة عن أفق البهيمية، وبالتالي تكون العقلانية والأخلاقية معاً هما مكن هوية الإنسان؛ كإنسان: واعي بذاته، ومتوافق مع ذاته ومتخلق مع غيره ومحيطه.

لائحة المصادر والمراجع المعتمدة:

- طه عبد الرحمن، العمل الديني وتجديد العقل، الطبعة الثانية: 1997، الناشر المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب.
- طه عبد الرحمن، اللسان والميزان العقلي- أو- التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، طبعة: 1998، الدار البيضاء، المغرب.
- طه عبد الرحمن، بؤس الدهرانية: النقد الانتقائي لفصل الأخلاق عن الدين، الطبعة الرابعة: 2013، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الدار البيضاء، المغرب.
- طه عبد الرحمن، سؤال الأخلاق: مساهمة في النقد الأخلاقي للحدائث الغربية، الطبعة الرابعة: 2009، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب.
- طه عبد الرحمن، سؤال العمل: بحث في الأصول العملية في الفكر والعلم، الطبعة الثانية: 2012، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب.
- فتحي التريكي، ورشيدة التريكي، فلسفة الحدائث، مركز الإنماء القومي ، طبعة: 1992، بيروت، لبنان.
- ماكس فيبر، روح الرأسمالية والأخلاق البروتستانتية، ترجمة محمد علي مقلد، مركز الإنماء القومي.



Issue - NO. 22 - Part II - February - Year 4 Refereed Quarterly Scientific Journal

American International Journal of Humanities and Social Sciences

**ISSUED BY AMERICAN INTERNATIONAL ACADEMY
FOR HIGHER EDUCATION AND TRAINING**

**QUARTERLY JOURNAL ON HUMANITARIAN
AND SOCIAL AFFAIRS**

(ISSN) Electronic (4806 - 3085) / (ISSN) Paper (4830 - 3085)

Legal deposit number in the Moroccan National Library (2025PE00006)

Legal deposit number in the Iraq National Library and Archives (2735)



Journal Website : <https://iajphss.us/>